



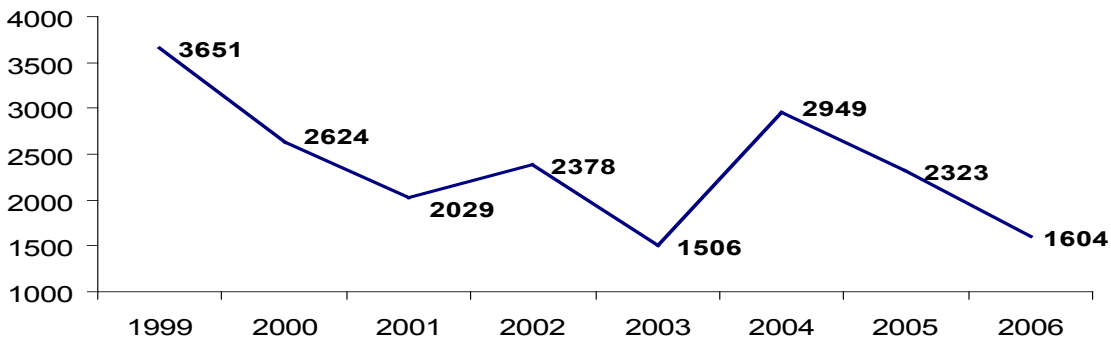
صيد الأسماك في قطاع غزة: صناعة في خطر

ملاحظات أساسية

- بعد مرور فترة على حظر عملية صيد الأسماك منذ شهر حزيران 2006، سمح الإسرائيليون للصيادين الرجوع للمياه الساحلية على مبعدة من قطاع غزة لممارسة صناعتهم خلال ذروة موسم صيد الأسماك.
- هناك حاجة لتوسيع فوري للمسافة الحالية الموفرة لعملية صيد الأسماك إلى ما بعد مسافة 6 أميال بحرية لكي يتمكن الصيادون من التمتع بفوائد اقتصادية كاملة من ذروة الموسم الذي بدأ في أوائل شهر نيسان.
- يواجه قطاع صيد الأسماك انخفاض طويل الأمد ويتعرض لتهديد الانقراض في حال إبقاء السلطات الإسرائيلية على القيود الحالية. وفقاً لدائرة الأسماك التابعة للسلطة الفلسطينية، انخفض معدل الدخل السنوي لهذا القطاع من 10 مليون دولار أمريكي إلى أقل من النصف منذ بداية الانتفاضة الثانية في العام 2000.
- لا يوجد اتصال رسمي بين الجيش الإسرائيلي والصيادين الفلسطينيين حول المساحة المصرحة لدخول قوارب الصيد. أدى انعدام التنسيق إلى مقتل وجرح عدد من الصيادين الفلسطينيين بالإضافة إلى تعرضهم للاعتقال المستمر. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بفرض هذه القيود تحت تبرير امني وخصوصاً فيما يتعلق بعملية تهريب الأسلحة والسلع المحظورة قانونياً.
- أدت القيود الصارمة المفروضة على حقوق صيد الأسماك إلى تجمع الصيد الفائض في المياه الساحلية الضحلة مما أدى إلى استنفاد المسافات التي تولد الإنتاج. سيتعرض مخزون صيد الأسماك للتهديد في حال الإبقاء على هذه القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية.
- تحول العديد من صيادي الأسماك وهؤلاء الذين يعتمدون على هذه الصناعة إلى الاعتماد على المعونات الغذائية وبرامج خلق فرص العمل التي توفرها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى.

صيد الأسماك السنوي في غزة، بالأطنان.

Annual Gazan Fishing Catch in Tonnes



المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية - المديرية العامة لمصايد الاسماك

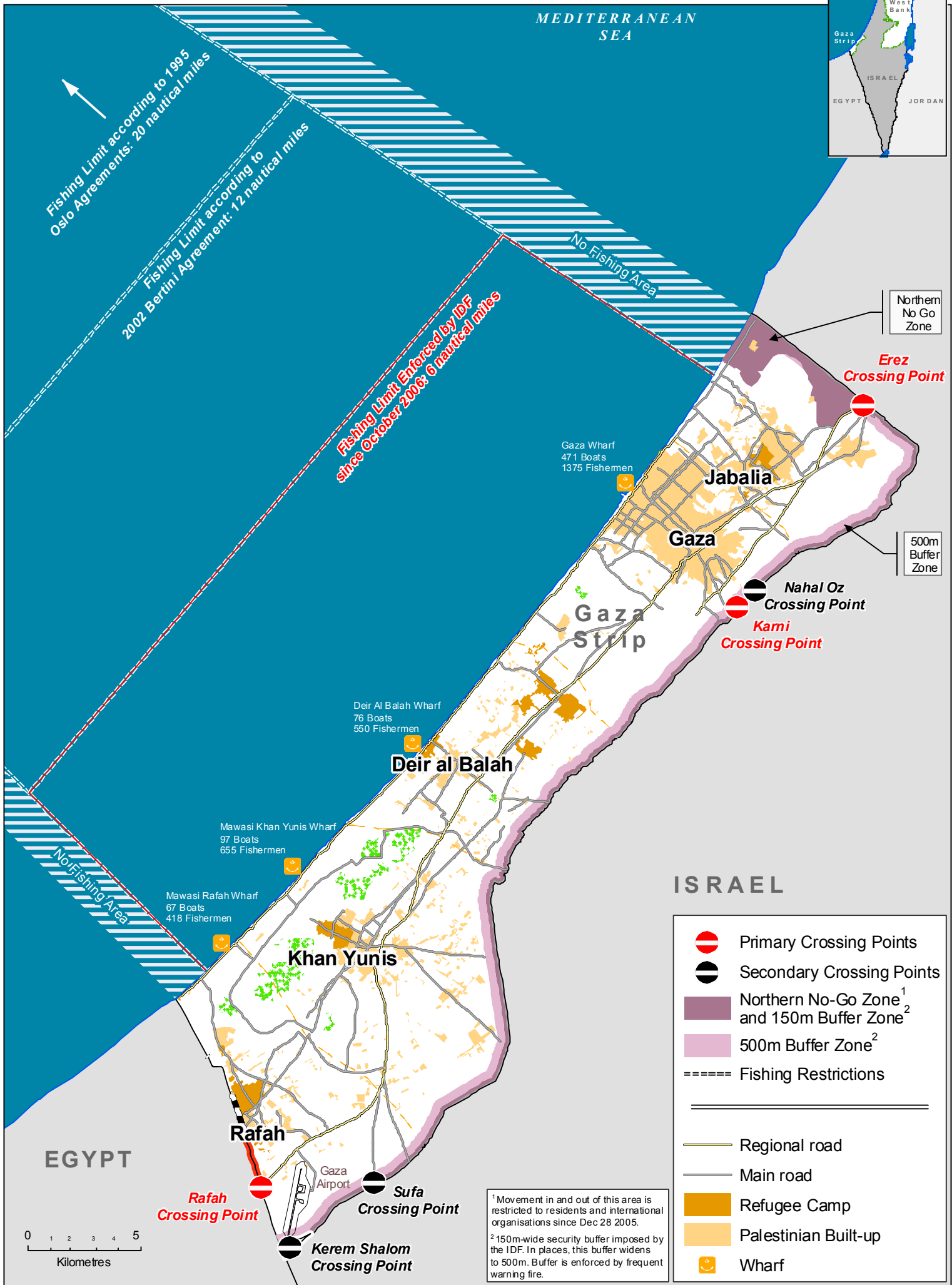
خلفية: القيود المفروضة على عملية صيد الأسماك

- نصت اتفاقيات أوسلو على حق الفلسطينيين في صيد الأسماك إلى بعد 20 ميل بحري على مبعدة من ساحل قطاع غزة.
- نصت التعهدات التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية إلى كاثرين برتيني، المبعوث الإنساني الخاص للأمين العام في شهر آب 2002، على السماح للصيادين الفلسطينيين بممارسة صيد الأسماك حتى مسافة 12 ميل بحري. لكن وفقاً لدائرة الأسماك التابعة للسلطة الفلسطينية لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية بهذه التعهدات.
- تقوم السلطات الإسرائيلية بفرض قوانين تعسفية وعشوائية، حيث سمحت قوات البحرية الإسرائيلية للصيادين الفلسطينيين بممارسة الصيد في بعض المناطق وفي أيام حددتها عشوائياً. حالياً، تصل الحدود الفعلية لممارسة عملية صيد الأسماك إلى 6 أميال بحرية فقط.



The Gaza Strip Fishing Restrictions

April 2007



التغيرات التي طرأت على الصيد

لهؤلاء الأشخاص وعائلاتهم. يعاني الصيادون من صعوبة كبيرة في توفير الغذاء لعائلاتهم.

إن موسم صيد الأسماك في ذروته. في كل عام، ابتداءً من شهر نيسان، تتجه الأسماك، خصوصاً الساردين، من دلتا النيل إلى المياه التركية. غالبية الأسماك موجودة على بعد 10 أميال بحرية تقريباً غربي ساحل قطاع غزة. لا يعد سمك الساردين مصدر دخل عالي ولكنه ضروري للحفاظ على أشغال الصيادين الفلسطينيين، و يشكل نسبة حوالي 70% من معدل الصيد السنوي. تضم الأسماك الأخرى سمك التونا والحبار والإسقمري والجمبري. تصل قيمة منتج الصيد إلى 4% من إجمالي الدخل المحلي.

في أواخر التسعينات، بلغ معدل صيد الأسماك السنوي من مرفأء قطاع غزة الأربعة الواقعة في رفح وخان يونس ودير البلح ومدينة غزة أكثر من 3,500 طن مما ساهم في دخل سنوي بقيمة أكبر من 10 مليون دولار أمريكي. بين عامي 2001 و 2006، انخفض هذا الدخل إلى النصف تقريباً مما حقق انخفاضاً أكبر لصيادي الأسماك في رفح وخان يونس بسبب الإغلاقات المستمرة. على سبيل المثال، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق مرفأء خان يونس خلال 2003 و 2004 و فتحه لمدة 95 يوماً في عام 2005.

بينما هناك حوالي 3,000 صياد سمك مسجلين في قطاع غزة، يعتمد 2,000 آخرين بشكل غير مباشر على قطاع صيد الأسماك من خلال توفير الخدمات وصيانة المراكب. بالإضافة إلى ذلك، هناك 35,000 شخص (على افتراض أن حجم العائلة يصل إلى 7 أشخاص) يعتمدون على هذا القطاع كمصدر دخل أساسي وقد تعرضوا للفقر التدريجي خلال السنوات الستة الماضية.

اضطرت الوكالات الدولية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى التدخل وتوفير المساعدات الغذائية وتنفيذ برامج خلق فرص العمل



قوارب راكدة في احد المرفأء خارج غزة
عدسة: أوتشا، آذار 2007

حياة معرضة للخطر

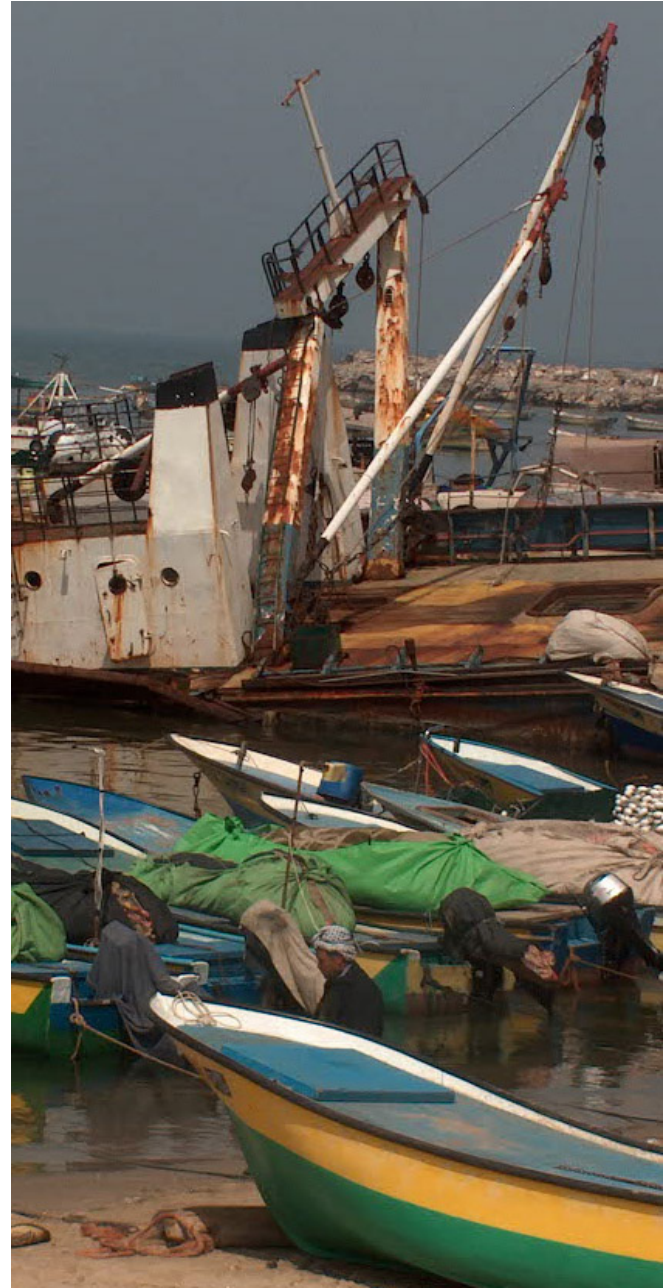
تزداد خطورة ممارسة عملية الأسماك في قطاع غزة. خلال السنة والنصف الماضية، قتل ثلاثة صيادين فلسطينيين من الرصاص الذي أطلقته المراكب الحربية الإسرائيلية، بينما اعتقلت السلطات الإسرائيلية العشرات منهم وتعرضت مراكبهم لإطلاق النار من الجيش الإسرائيلي.

نظرياً، وابتداءً من تاريخ 24 تشرين الأول 2006، كان بمقدرة الصيادين الوصول إلى مسافة 6 أميال بحرية عندما قام الجيش الإسرائيلي بتخفيف القيود المفروضة على امتداد الساحل منذ عملية احتجاز الجندي الإسرائيلي بتاريخ 25 حزيران 2006 في قطاع غزة. لكن فعلياً، منذ نهاية شهر تشرين الأول 2006 لغاية بداية شهر آذار 2007، كانت هناك ممارسات قليلة لصيد الأسماك في جنوب دير البلح نتيجة لإطلاق النار الدوري على مراكب الصيد الفلسطينية من قبل مراكب القوات البحرية الإسرائيلية.

يشير صيادو الأسماك في قطاع غزة إلى انعدام وجود خطوط اتصال رسمية بينهم وبين السلطات الإسرائيلية، الأمر الذي خلق الارتباك في معظم الحالات، يعتمد الصيادون على التعليمات الصادرة من قبل فريق ثالث مثل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر من حيث تحديد المسافة التي يسمح فيها بممارسة عملية الصيد.

في نفس الوقت، يقوم الصيادون بالتطرق إلى الطريقة الاستبدادية التي يتم فيها فرض المساحة المحددة للصيد من قبل القوات البحرية في حين إبحارها. بينما قام بعض الصيادون بالاعتماد على أجهزة GPS ليتمكنوا من رصد مسافة بعدهم عن الساحل، يقول الصيادون أن القوات البحرية الإسرائيلية لا تزال تطلق النار على مراكبهم باستمرار بحجة أنهم تخطوا المسافة المصرحة لممارسة عمليات الصيد.

هناك ضرورة لتعليم حدود الصيد بشكل واضح ربما من خلال نصب العوامات البحرية لتأكيد اتفاق الجهتين على المساحة المحددة لممارسة عملية الصيد.



معدات يأكلها أصدأ في مرافئ غزة
عدسة: أوتشا، آذار 2007



اقتصاد معرض للخطر

إن الالتزام بمسافات قصيرة من الساحل يؤدي إلى فقر نوعية الأسماك التي يتم صيدها من حيث حجمها، وبذلك تكون قيمة هذه الأسماك في السوق منخفضة. إن الأسماك ذات القيمة العالية، مثل سمك التونا، غير موجودة بالقرب من الساحل، مما يؤدي إلى الخسارة في أحد مصادر الدخل. بينما يتراوح معدل تكلفة رحلة الصيد الواحدة بين 500 إلى 2,500 شيقل، وذلك حسب حجم المركبة وشبكات الصيد والطاقم، لا يتمكن العديد من الصيادين من تغطية تكاليفهم من الصيد الناتج و لا يبقى لهم خيار سوى البقاء على الساحل.

نتيجة لعدم تمكن الصيادين في قطاع غزة من الوصول إلى الأسماك عالية الجودة أو إلى كميات الأسماك الكافية إجمالاً، يلجأ المستهلكون في قطاع غزة إلى شراء الأسماك المستوردة من الأسواق الإسرائيلية. يتم استيراد معدل 1,300 طن من الأسماك من إسرائيل سنوياً بتكلفة إضافية على المستهلك. نتيجة لذلك، لم يعد بإمكان سكان قطاع غزة، و البالغ عددهم 1.5 نسمة، من شراء الأسماك بسبب سعرها المرتفع.

خلال السنوات الستة الأخيرة، واجه صيادو الأسماك في قطاع غزة صعوبات في تصدير منتجات السمك باهظة الثمن مثل الجمبري وذلك نتيجة الإغلاقات الدورية المفروضة على معبر المنطار- كارني التجاري وغياب التسهيلات للحفاظ على السلع المثلجة على المعبر في حال فرض الإغلاق.

بيئة معرضة للخطر

إن القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية خلال السنوات الستة الماضية أدت إلى ممارسة الصيد المكثف بالقرب من الساحل مما أدى إلى استنفاد المخزون من المساحات التي تولد الإنتاج وتهدد قاعدة مورد الأسماك. اضطر الصيادون إلى نصب شبكاتهم في المياه التي تحتوي على الأسماك الصغيرة. الأسماك التي يقوم الصيادون بصيدها صغيرة للغاية، ناهيك عن الضرر الطويل الأمد على الكائنات البحرية.

دفع هذا الوضع دائرة الأسماك إلى تسليم مقترح مشروع لدولة مانحة من أجل تمويل مشروع لبناء ثماني بحريات اصطناعية على مبعده من مدينة غزة ودير البلح لخلق بيئة لمساحات جديدة لتوليد الإنتاج.